تناولت دراسة بحثية تحت عنوان (" القضية الفلسطينية في ظل الأزمات الإقليمية والمتغيرات الدولية 2010-2020" ، العديد من القضايا والأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال السنوات الواقعة بين (2010 – 2020).

وأدرجت الدراسة التي أعدها الباحث الدكتور حسن دراوشة ، والتي نوقشت يوم السبت الموافق 23 يناير 2021 ، بجامعة " الحسن الثاني " في المغرب ، بحضور نخبة من اساتذة الجامعات والمختصين والسياسيين وسط أجواء من النقاش السياسي المعمق كافة المواضيع التي أثرت على القضية الفلسطينية حتى تاريخنا الحالي.

وهدفت الدراسة إلى توضيح آليات عمل مؤسسات النظام الفلسطينية، وقدرتها على مواجهة التحديات والصراعات التي تدور بداخلها، والمساهمة من خلال هذه الدراسة في دعم الجهود الفلسطينية في فهم الواقع الإقليمي والدولي؛ وذلك من خلال تسليط الضوء على الواقع الرئيس لهذه الدول، وتحديد الأولويات والقواعد؛ للخروج من المأزق الحالي الذي تمر به القضية الفلسطينية.

و قسمت الدراسة إلى بابين ، تضمن الأول الظروف السياسية في فلسطين، ومحيطها العربي والإقليمي في الفترة ما بين (2010 – 2020) م ، بينما تناول الباب الثاني المتغيرات في الموقف الدولي، وأثره على القضية الفلسطينية.

واعتمدت الدراسة في الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها على منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلات الشخصية لمجموعة من المؤثرين في صنع القرار الفلسطيني بمختلف مكوناته.

كما شملت الدراسة النظام السياسي الفلسطيني بكافة مكوناته وتعقيداته، وسلطت الضوء على أبرز النجاحات والإخفاقات التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني، فانطلقت الدراسة بالمكون الأساسي لهذا النظام، ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وفصائل المعارضة، خاصة (حماس) و(الجهاد الإسلامي)، وغيرها من المنظمات الفاعلة داخل القضية الفلسطينية.

كما عرجت الدراسة على الانقسام الفلسطيني الداخلي، ودورُه في إضعاف القضية الفلسطينية، وأبرز المستجدات في هذا الملف حتى عام) 2020.(

كذلك عملت الدراسة على رصد كافة المتغيرات الإقليمية من (الربيع العربي) الذي اعُتبر بداية حقيقية لتحولٍ عام أثر على القضية الفلسطينية بشكلٍ مباشرٍ مرورًا بالتغير في النفوذ الإقليمي الذي يشكل حلقة رئيسية في العُنصر الفلسطيني كإيران وتركيا.

وأسهمت الدراسة في تسليط الضوء على الجانب الإسرائيلي؛ بوصفه المسبب الرئيس للمشكلة الفلسطينية، وسبب نكباته، وتشريد شعبه، ومصادرة أرضه.

وعملت الدراسة على قراءة الرأي العام الأمريكي، وتوجهاته من القضية الفلسطينية، وتتبعت مرحلة الرئيس (باراك أوباما) وتعاملاته مع القضية الفلسطينية، وساهمت في رصد مرحلة حُكم (دونالد ترامب) وما رافقها من أعمال تُجاه الفلسطينيين.

وقد رصدت الدراسة أهم المُتغيرات الدولية من أوروبا إلى (مجموعة 77 والصين)، وروسيا، والولايات المتحدة ، وربطت هذه المتغيرات بالقضية الفلسطينية، ومدى فاعلية هذه الدول سلبيًا وإيجابيًا في التأثير بالملف الفلسطيني.

ونوهت الدراسة إلى دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأبرز القرارات التي صدرت عنها، كما أشارت إلى أبرز المؤسسات التي انضمت إليها منظمة التحرير، ومصلحة الشعب الفلسطيني في ذلك.

واستشرفت الدراسة في فصلها الأخير مستقبل القضية الفلسطينية خلال السنوات القادمة، خاصة في ظل ما عاناه الشعب الفلسطيني؛ نتيجة وجود الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة (دونالد ترامب)، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية من خلال ما عُرف بـ(صفقة القرن).

و توصلت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج والتوصيات، معتمدة على الأُسس العلمية، واللقاءات مع قياداتٍ ومكوناتٍ حاكمة داخل الشعب الفلسطيني، وعلى أمل أن تُسهم هذه الدراسة في تحليل الواقع الفلسطيني، وإعطاء تصوراتٍ للمستقبل للوصول إلى الدولة الفلسطينية المُستقلة.

وبناء على المعطيات والمستجدات التي تم رصدها وصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات في ظل المتغيرات الدولي حيث من المتوقع أن تواصل السياسة الأمريكية في عهد(جو بايدن) بعد استلامه للحكم خطوطها العامة الرئيسة تُجاه القضية الفلسطينية، مع بقاء اسرائيل حجر الزاوية في هذه السياسة، وربما أخف من الطريقة الفجة والضاغطة (لترامب) غير أنها لن تتراجع عن نقل السفارة الأمريكية للقدس، ولا عن الموقف من المستوطنات في الضفة الغربية في الوقت الذي ستحاول فيه إعادة الحياة لمسار المفاوضات، وتقديم بعض المغريات للسلطة الفلسطينية لدفعها لذلك؛ ولتجميد تحرك قيادة فتح والسلطة باتجاه المصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وربما لن تكون الإدارة الأمريكية متسقة تماما مع أهواء (نتنياهو) و(اليمين الإسرائيلي) ولكنها ستحاول إدارة العلاقة بما ترى أنه يخدم المشروع الصهيوني بشكلٍ أفضل، ومن المستبعد أن تسعى لإجبار إسرائيل على تنفيذ أمور ترفضها، بينما ستسعى لتوسيع دائرة التطبيع العربي والإسلامي مع إسرائيل.

توصيات الرسالة البحثية

ولذلك وسعيًا للحفاظ على كينونة الكيان الفلسطيني، وتحقيق الحلم الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، رأى الباحث الدكتور حسن دراوشة في هذه الدراسة وضع مجموعة

من التوصيات، بعد أخذ كافة الآراء والتوصيات، وأبرز المعطيات التي خرجت بها هذه الدراسة تتلخص فيما يلي.

أولاً: التركيز على الجيل الشاب وإخراج قيادات من الصف الثاني إلى الصف الأول؛ لتغير الأفكار والمناهج النضالية، وتبني فكرة تدافع الأجيال؛ من أجل الوصول إلى أفكار بناءة، وفي هذا الإطار لا بد من التذكير أن الشعب الفلسطيني فيه أكبر عددٍ من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير في كافة التخصصات مقارنة بعدد الشعب الفلسطيني.

ثانيا: بما يتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني، فإنه يجب إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، وإعادة بناء قواعد منظمة التحرير، والاستفادة من جيل الشباب والمنتشر في كافة أنحاء العالم، وضرورة دمج المفكرين، والأدباء، والكتاب، وإعادة الاعتبار لهم؛ ليكونوا سفراء آخرين للقضية الفلسطينية علما أنه منذ اتفاق (أوسلو) غفل هذا الدور فلذلك من الضرورة إعادة ترتيب اللجان في منظمة التحرير، وترتيب صفوفها؛ لمخاطبة الشعوب العربية، والإسلامية والمجتمع الدولي خاصة أن نسبة الفلسطينيين في الخارج تقدر بحوالي (10) مليون فلسطيني، ويتبوأ جزء كبير منهم مواقع مرموقة في الجامعات والمؤسسات الدولية والحكومية في العديد من الدول.

ثالثا: ضرورة التوافق على الأهداف وأساليب النضال والابتعاد عن المصالح الحزبية والشخصية ، فقبل الحديث عن ضرورة الوحدة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات، وإن كانت أولوية وضرورة ملحة، ولكن لا بد من قبول البعض بفكرة الهدف المشترك، وإلا سيكون الوضع مستقبلا أصعب بكثير مما هو عليه، وخير دليل على ذلك ما حصل من انقلاب عام (2007) وما زلنا نعاني من أثره حتى الآن، فلا بد لحركة حماس أن تبتعد عن فكرة السيطرة والتخوين، وأن النزاع الحزبي، وتحقيق الشعبيات لا يكون على حساب الوطن الذي لم يحرر أساسًا ولا بد لـ (فتح) من قبول الآخر، والتخلي عن فكرة التنظيم الأوحد، وكل هذا لا يتم إلا بالبدء بتغير المنهج والأفكار، وإخراج جيل قادم يؤمن أن فلسطين أكبر من كافة المسميات والألقاب. وفي إطار ذلك لا بد من عقد انتخابات المجلس الوطني، والمجلس المركزي في الداخل والشتات على أسس وطنية وعملية قادرة على مواجهة التحديات والمؤامرات التي تُحاك ضد القضية الفلسطينية.

رابعاً: ضرورة الاتفاق بين فصائل العمل الوطني والإسلامي على أن السلطة الفلسطينية هي مشروع مؤقت، وأنها نتاج لاتفاق (أوسلو)، وأنها وجدت لمرحلة معينة، وأن المزاودات والمطالبة بأن السلطة مشروع مقاومة أو مشروع مساومة كله يصب في خانة الصراعات، فيجب الاعتراف سواء أكانت (أوسلو) نهجا صحيحاً أم غير صحيح، إلا أنها أُسست لمرحلة دولة، وضرورة إصلاحها والتطوير عليها، وطرح الأفكار والتداول السلمي لها بناء على متطلبات المرحلة، فإما رفض المشروع بشكل كامل، كما تفعل حركات (الجهاد الإسلامي) و(الجبهة الشعبية) أو الموافقة عليها بناء على (أوسلو)، كما (فتح).

خامسا : ضرورة تفعيل عمل المجلس التشريعي والتسريع في انتخاباته عن طريق التمثيل النسبي المتكاملة، وليكون ممثلاً لكل فصائل الشعب الفلسطيني وحركاته ، حيث أن الوضع الذي تعيشه مؤسسات النظام السياسي في فلسطين تفتقد وجود السلطة التشريعية ممثلة بالمجلس التشريعي المكلف بصياغة وسن القوانين، وتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية حيث أن غياب عمله منذ الانقسام والى تاريخ 12/12/2018 والذي حل فيه المجلس التشريعي من قبل المحكمة الدستورية العليا، لم يعقد إلا دوره واحدة بتاريخ (5/7/2007) فما كان له تأثير كبير على عمل المنظومة التشريعية في فلسطين، فالمجلس ومنذ انتهاء دورته الأولى كان في حالة عدم انعقاد وتعطل عن القيام بمهامه التشريعية والرقابية ووظائفه واختصاصاته كافة وبالتالي فقد صفته كسلطة تشريعية وبالتالي صفة المجلس التشريعي.

سادسا : ضرورة أن تكون السلطة الفلسطينية يد فاعلة في تطوير مناطق(C) ، والقدس وتوجيه كافة المقدرات لعمل ما يلزم؛ لتطويرها واستغلال أراضيها، وعدم ترك الأراضي للمستوطنين، وإيجاد ماكنة إعلامية مخصصة فقط لمتابعة المصادرات، ودعم فتح المصانع ونقل مؤسسات للسلطة لهذه المناطق، وإشراك الاتحاد الأوروبي بدأ بالفعل بتبني العديد من المشاريع في المناطق (C) على الرغم من هدم إسرائيل للعديد من المنشآت والمشاريع منها، ولكن من الضروري استمرار العمل بها، خاصة أن الاتحاد الأوروبي يُهدد إسرائيل؛ بسبب هدمها لهذه المشاريع المُمولة أوروبيًا. ولا بد من تطوير القطاعين: الزراعي والسياحي، خاصة في المنطقة(C) ، وإدخال الوفود لهذه القرى والأرياف، وعمل ما يلزم؛ لتطويرها.

سابعا : في ظل تواصل التطبيع العربي مع إسرائيل، والإيمان أن هذا التطبيع سيتواصل، لا بد من وضع استراتيجية للتعامل مع الواقع العربي الجديد، وهنا استلم كلمة مدير شركة (نوكيا)، وعندما أعلن عن بيع الشركة بعد خسارتها "إننا لم نخطئ، ولكننا لم نواكب التطورات المعاصرة، ولم ندرك سرعة الزمن والتكنولوجيا، ولذلك يجب على القيادة الفلسطينية أحزابًا وسلطة ان تدرك أن أولويات الحكومات العربية اختلفت، وأصبح المشروع العربي في أن تحرير فلسطين أولًا هو وهم، وعليه من الضروري الوقوف وتجديد الخطاب الفلسطيني في التعامل مع الأشقاء العرب وضرورة إعادة لغة الخطاب في التعامل معهم، وان يكون هناك خطة إعلامية وسياسية مختلفة، وأن تكون لغة المصلحة هي الضامن في هذا التغير.

ثامنا: مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية أدارت ظهرها للعديد من الدول الإفريقية، وهي القارة ذات الثقل التصويتي الأكبر في الامم المتحدة، وقد زادت حدة الاهتمام الإسرائيلي في هذه القارة، وعليه أصبح لزاما على فلسطين تطوير العلاقات مع إفريقيا، وضرورة تشكيل اللجان المشتركة معهم، والاستعانة بدول صديقة وشقيقة، مثل: المملكة المغربية؛ للتأثير في هذه الدول وتشكيل لجان مغربية فلسطينية؛ للمتابعة مع دول إفريقيا، خاصة أن المغرب أبدت استعدادها للوقوف مع الجانب الفلسطيني في هذا الملف؛ لمتابعة التصويت لصالح فلسطين في المؤسسات الدولية.

تاسعا: أما بما يتعلق بأوروبا فقد أحسن الرئيس محمود عباس صُنعا؛ إذ طالب بأن تكون أية مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين بإدارة رباعية، وأن تكون أوروبا الراعي الأول في هذه المفاوضات، وأن يكون لفلسطين دور رئيس في تطوير الجانب الاقتصادي العربي الأوروبي، ودعم الشخصيات الفلسطينية الموجودة في أوروبا؛ للعب دور مستقبلي للتأثير في الرأي العام الأوروبي ، وضرورة تفعيل اللجان السياسية لمنظمة التحرير، والتواصل مع البرلمان الأوروبي، وتعريف المجتمع الدولي بكافة الانتهاكات الإسرائيلية، وعدم الاكتفاء بدور وزارة الخارجية فقط، مع العلم أنها غير قادرة على إكمال هذا الدور بشكلٍ متكاملٍ ، وضرورة التنبه لدور الصين والمستقبل السياسي والاقتصادي للصين، وعلى الرغم من أن فلسطين لديها علاقات جيدة مع الصين، إلا أنه من الضروري التنبه بأن إسرائيل تعمل بكل طاقاتها؛ لتقوية هذا النفوذ، وعليه يجب التنبُه فلسطينيًا لذلك، وضرورة إشراك الصين كلاعبٍ رئيسٍ في المفاوضات، وتكثيف الزيارات السياسية، وزيادة التعاون معها في كافة المجالات.

وأخيرا ، نجحت السياسية الأمريكية الإسرائيلية في تحويل العدو للعرب والمسلمين من إسرائيل إلى إيران، وأصبحت فلسطين في أسفل قائمة أولويات بعض الدول العربية، غير أن الحقيقة الثابتة هي أن فلسطين بما فيها القدس والمسجد الأقصى سيبقى في ذاكرة العربي والمسلم في كل مكان في الأرض، لقوله تعالى: " سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى."

وأكدت الدراسة في هذا السياق على ضرورة القيام بالخطوات التالية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني من خلال التالي-:

1 - الاستمرار بالمحافظة على نهج التوجه للمؤسسات الدولية، ومواصلة العمل في مجلس الأمن؛ لمحاولة انتزاع دولة كاملة العضوية؛ فبالإشارة إلى تغير المعادلات الإقليمية، والدولية، لا بد من المحافظة على الحقوق الفلسطينية بالقانون الدولي جنبا إلى جنب بالمحافظة على الإنسان الفلسطيني ، ولا بد من التأكيد على رسم سياسات فاعلة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومحاولة الاستغناء عن كافة البضائع التي تسوقها إسرائيل بالسوق الفلسطيني، علما أن حركة المقاطعة تعمل، ولكنها غير كافية؛ بسبب عدم وجود الوعي الكافي، والبرامج المدروسة لعمليات المقاطعة.

2 - ضرورة التوافق على قرار السلم والحرب، وهذا يستدعي توافقا فلسطينيا لكافة مكونات العمل الوطني، ولو بالحد الأدنى، ثم عمل جيش تحرير وطني يلتزم كافة مكوناته بالقرار الموحد وهذا يحتاج لبعض الوقت، ولكنه يمهد في ذات الوقت لمرحلة جديدة ، وصحيح أنها فكرة طموحة، ولكن التفكير بها من قبل القيادة الفلسطينية تعطي أملا كبيرا للشعب الفلسطيني.

3 - ضرورة تفعيل لجنة صياغة الدستور، وكتابة الدستور الفلسطيني لمواكبة التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإن كان هناك القانون الأساسي ، حيث تم تشكيل

لجنة لصياغة دستور دولة فلسطين من مجموعة من القانونين والسياسيين بهدف صياغة مسودة دستور دولة فلسطين حيث تم الانتهاء من وضع المسودة في أيار (2016)، إلا أن اللجنة ما زالت تجتمع من أجل العمل على صياغة دستور نهائي تشارك فيه مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، قبل أن تتم المصادقة عليه.

4 - ضرورة العمل وتفعيل التواصل مع المجتمع العربي الأمريكي والفلسطيني بشكل خاص، ومما لا شك فيه أن ما حصل في الانتخابات الأمريكية الأخيرة أكبر دليل على ذلك، فقد كان للجالية الفلسطينية دورًا فعال ومميز وتاريخي في هذه الانتخابات، خصوصاً بما أفرزته نتائجها من فوز الفلسطينية (رشيدة طليب) للمرة الثانية في الكونغرس الأمريكي، عن (ولاية ميشيغان)، وفوز أربعة فلسطينيين آخرين في كونغرس الولايات، وهم: (أثينا مسلمان) في ولاية (أريزونا)، و(فادي قدورة) في ولاية (أنديانا) و(إيمان عودة) في ولاية (كولورادو)، و(وسام رسول) في ولاية (فرجينيا)، وجميعهم أعضاء الحزب الديمقراطي، وهذا يعتبر إثباتا لدور الجالية الفاعل في الحياة السياسية الأمريكية، وأن الصوت الفلسطيني سيكون مسموعاً أكثر من السابق، ويشكل فرصة ثمينة لنا كفلسطينيين بالاستثمار في هذا الوجود الفلسطيني في هذه المواقع المهمة؛ من أجل التقدم في العلاقة الفلسطينية الأمريكية.